

دبلوماسية الجفاف تنعش العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

نقص الموارد المائية أزمة طبيعية بأبعاد سياسية



الأمن الغذائي دخل مرحلة الخطر

جدعون برومبيرغ، إن التقنيات الجديدة التي تخفف الكلفة جعلت تحليل المياه "مصدر قلق مربحاً" خصوصاً أن مستثمرين من البلدين أبدوا اهتماماً واضحاً بالمشروع، ويوضح برومبيرغ أن "الذين سيستثمرون أكثر في مجال تحليل المياه يرون فرص الربح". ويرى خبراء أن ثمة حافزاً جديداً يدفع إسرائيل إلى هذا الاتجاه، إذ أنها تريد شيئاً في المقابل من الأردن. وأقرت حكومة بينيت فترة قصيرة خطة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 85 في المئة على الأقل بحلول العام 2050 كخطوة للإيفاء بالتزاماتها تجاه اتفاق باريس للمناخ. وتظهر تقديرات مختلفة أن الدولة العبرية لا تملك أراضي كافية لتكثيف إنتاج الطاقة الشمسية اللازمة وسيتعين عليها شراءها من الأردن لتحقيق أهدافها.

ويقول برومبيرغ الذي تعمل منظمته في إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية التي تعاني أيضاً من أزمة مياه متفاقمة، "سيكون لدى كل الأطراف للمرة الأولى ما يبيعونه وما يشترونه". ويضيف أن "توافق المصالح غير المسبوق قد يساعد في تصويب العلاقات الدبلوماسية شبه المقطوعة"، معتبراً أن "ثمة فرصاً قليلة نسبياً لمحاولة إعادة بناء الثقة، المياه والطاقة هما من هذه الفرص القليلة".

ويلزم اتفاق يوليو إسرائيل ببيع 50 مليون متر مكعب إضافي من المياه للأردن. وتعد إسرائيل والأردن منذ منتصف خمسينات القرن الماضي اجتماعات حول التعاون في مجال المياه، وكانت من بينها محادثات عقدت عند التقاء نهري اليرموك والأردن بواسطة الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وتصف وينثال الرائدة في مجال بناء السلام البيئي الأكاديمي الناشئ، تلك المحادثات بأنها "شريان حياة حتى عندما كانت هذه البلدان من الناحية التقنية في حالة حرب". لكنها حذرت في الوقت نفسه من التعويل كثيراً على الدبلوماسية البيئية.

وتضمن اتفاقية المياه الأخيرة زيادة سقف الصادرات الأردنية إلى الضفة الغربية المحتلة من 160 مليون دولار سنوياً إلى حوالي 700 مليون دولار. وشدد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي عقب الاتفاق على الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية على خطوط الرابع من يونيو 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لها.

وتنظر حكومة بينيت إلى هذه الشروط على أنها لعنة في ظل تصاعد الضغوط الناجمة عن أزمة المياه. ويقول المسؤول في منظمة "إيكو بيس ميدل إيست" غير الحكومية

الكهرومائية في نقطة التقاء نهر اليرموك بنهر الأردن، واستمرت بعد قيام دولة إسرائيل في 1948 وعلى المدى العقود الماضية التي كان البلدان في مراحل كثيرة منها في حالة حرب رسمياً.

المياه والطاقة يمثلان إحدى الفرص القليلة لإعادة بناء الثقة بين إسرائيل والأردن وبالتالي تصويب العلاقات بينهما

وكان المهندس اليهودي الروسي بنحاس روتنبرغ الذي انتقل للإقامة في فلسطين ألقع حينها سلطات الانتداب البريطانية والعائلة الملكية الهاشمية بالموافقة على إنشاء تلك المحطة.

وعلى غرار كل أوجه العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل، عانى ملف المياه أيضاً في عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو، إذ اتهمه خصومه بالسعي لتوطيد العلاقات مع أعداء إيران في الخليج على حساب الأردن.

ولكن منذ تولي رئيس الوزراء نفتالي بينيت السلطة في يونيو، تلوح إشارات إيجابية في الأفق بعد الموافقة في يوليو على أكبر صفقة للمياه على الإطلاق بين الطرفين.

وسلط مخاوف رسمية في الأردن من تفاقم أزمة شح المياه وتداعياتها الكارثية على الأمن الغذائي، يبدو التعاون الثنائي بين عمان وتل أبيب في مكافحة الجفاف أمراً حتمياً كونه يعود بالنفع على البلدين، ما قد يساهم حسب مراقبين في تبريد العلاقات الدبلوماسية المتوترة.

عمان - تدفع الضغوط المناخية المتفاقمة كلا من الأردن وإسرائيل إلى زيادة غير مسبوق في التعاون من أجل مكافحة الجفاف، ما قد يساعد البلدين على إنعاش العلاقات الدبلوماسية شبه المقطوعة.

ويرى خبراء أن التعاون في مجال الموارد المائية قد ينتعش تحت ضغط التغير المناخي الذي يتسبب بموجات جفاف تزداد حدة، ما يلعب دوراً أيضاً في تحسين العلاقات بين البلدين على الصعدة أخرى.

وخلال الشهر الحالي، أظهرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الأمم المتحدة، أن المناخ يتغير بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على إمدادات المياه المحدودة، في حين أن الطلب يشهد بدوره نمواً أكثر من أي وقت مضى.

وبدلاً من إثارة الخلافات، يرى خبراء أن الوضع قد يحمل إسرائيل والأردن على زيادة غير مسبوق في التعاون في مجال المياه في ظل التقدم التكنولوجي والضغط المناخي، وتعزيز العلاقات.

وتقول إريكا وينثال الأستاذة في جامعة ديوك الأميركية المتخصصة في السياسة البيئية العالمية، إن التحذيرات العالمية بشأن "حروب المياه" متوقعة في العالم بما في ذلك في الشرق الأوسط، مبالغ فيها في الكثير من الحالات.

وتوضح وينثال التي عملت على الكثير من القضايا الإسرائيلية - الأردنية، أن "المياه مورد يسمح للخصوم بإيجاد طرق للتعاون". وتضيف "إذا نظرنا إلى المعطيات نرى تعاوناً بشأن المياه أكثر من نزاعات حولها، وعند الحديث عن نزاع يكون غالباً شفهياً".

ويعتبر الأردن من أكثر الدول التي تعاني نقصاً في المياه وهو يواجه موجات جفاف شديد، ويعود تعاونها مع إسرائيل في هذا المجال إلى ما قبل معاهدة السلام التي وقعتها في العام 1994.

وتعود دبلوماسية المياه هذه إلى العام 1921 وإنشاء محطة للطاقة

الأمن يلفت نظر المانحين: نحن والجيش آخر حصون لبنان

ويقول مراقبون لبنانيون إن تصريحات فهمي هي بمثابة لفت نظر إلى المانحين الدوليين ليهتموا باوضاع الامنيين في لبنان تماماً مثلما فعلوا مع المؤسسة العسكرية التي تلقت مساعدات من أكثر من جهة خارجية وتنتظر وعوداً أخرى تقوم على تحسين مستوى عيش منتسبيها والرفع من قيمة رواتبهم.

واعتبرت الأوساط اللبنانية أن كلام فهمي هدفه إشعار منتسبي المؤسسة الأمنية أنهم يمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في حماية لبنان، وأنهم ليسوا أقل من مؤسسة الجيش ومنتسبيها، وهو موقف يخفي قلقاً من تنامي دور الجيش خصوصاً بعد تدخل الجيش في قضية الصدامات جنوب بيروت وفي عكار فنيقد، حيث ظهر في صورة الضامن الوحيد لأمن البلاد.

وقال قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون في وقت سابق "يبدو واضحاً انعدام فرص حلول الأزمة الاقتصادية في الوقت القريب، ولذلك تزداد الحاجة أكثر إلى دعم الجيش الذي يحظى بثقة المواطن ومساندته كي يبقى متماسكاً وقادراً على القيام بمهامه". وينظر الفاعلون الخارجيون إلى الجيش اللبناني منذ فترة طويلة على أنه مؤسسة تمثل نموذجاً نادراً يجسد الوحدة والفخر الوطني. وأدى انهيار الجيش في بداية الحرب الأهلية عندما انقسم وفقاً لانتماعات طائفية إلى تسريع انزلاق لبنان لسيطرة الميليشيات.

بري: أسبوع ليس أكثر لتشكيل الحكومة

أسبابها والإسراع في تشكيل حكومة هذا الأسبوع، جدول أوليتها تحرير اللبنانيين من طوابير النذل وتفعل عمل القضاء والأجهزة الأمنية والرقابية لمكافحة الفساد وتجارة السوق السوداء وإجراء الانتخابات النيابية في موعداً جديداً لها.

و جاء كلام بري في وقت سربت أوساط سياسية لبنانية أن عون يرفض حكومة برئاسة نجيب ميقاتي نظراً إلى أنه لا يريد إجراء انتخابات نيابية تأتي بمجلس يرفض انتخاب صهره جبران باسيل رئيساً للجمهوريين خلفاً له.

وحدث رئيس مجلس النواب اللبناني كبار الساسة في البلاد على تشكيل حكومة هذا الأسبوع "وليس أكثر". ودعا بري في كلمة نقلها التلفزيون إلى "تحية الخلافات مهما كانت

بيروت - حذر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية العميد محمد فهمي، من انهيار المؤسسة الأمنية جراء الظروف الصعبة التي يعيشها منتسبوها، مذكراً أن قوات الأمن تشكل أيضاً خط الدفاع الأخير عن الدولة. وأعلن فهمي الثلاثاء، ارتفاع نسبة هروب العناصر من سلك قوى الأمن الداخلي بسبب ضغوط المعيشة، مؤكداً أن "الضغوط المعيشية تزداد على عناصر قوى الأمن الداخلي وأن منحه أساساً راتب إضافي على دفعتين، كما تقرر لوظفي القطاع العام، هو ترقيع ولا يفيد كثيراً في مواجهة الأعباء المترامية".



محمد فهمي
ارتفاع هروب عناصر الأمن بسبب ضغوط المعيشة

ودعا الوزير إلى تحصين المؤسسات الأمنية والعسكرية بكل الوسائل الممكنة باعتبارهما يشكلان معاً خط الدفاع الأخير عن الدولة وضمان استمرارها. وتأتي تصريحات الوزير في ظل الأزمة المالية الطاحنة التي تصف لبنان منذ عامين وتفاقمت هذا الشهر مع نفاذ إمدادات المحروقات المستوردة مما أدى إلى تقليص الخدمات الأساسية أو حتى توقفها واشعل العديد من الحوادث الأمنية.

بيروت - بدت تصريحات رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري نوعاً من الضغط على رئيس الجمهورية ميشال عون عندما طالب إجراء الانتخابات النيابية في موعداً وإقرار قانون جديد لها. وجاء كلام بري في وقت سربت أوساط سياسية لبنانية أن عون يرفض حكومة برئاسة نجيب ميقاتي نظراً إلى أنه لا يريد إجراء انتخابات نيابية تأتي بمجلس يرفض انتخاب صهره جبران باسيل رئيساً للجمهوريين خلفاً له. وحدث رئيس مجلس النواب اللبناني كبار الساسة في البلاد على تشكيل حكومة هذا الأسبوع "وليس أكثر". ودعا بري في كلمة نقلها التلفزيون إلى "تحية الخلافات مهما كانت

قوى سودانية تقود حملات ممنهجة لتفكيك لجنة إزالة التمكين

إيقاف عدد من أعضاء اللجنة بتهم فساد يفتح شهية فلول البشير للمزيد من استهدافها

بعض الفاسدين، وتلك الانتقادات تأتي من زاوية مختلفة عن التي تطالها من القوى السياسية المحسوبة على السلطة وترتكز حديثها حول قانونيتها والتأكيد على تغول مصالح أعضائها.

وأشار إلى أهمية منح اللجنة المزيد من الصلاحيات والدعم السياسي والقانوني لتفعيل أدوارها وليس تفكيك أعضائها لخدمة مصالح قوى بعينها، وإن كانت هناك حاجة لإدخال تعديلات من المفترض أن تستهدف تسريع وتيرة عملها ودفعها نحو تادية مهمتها بالمزيد من الشفافية كي لا توجه إليها تهم الفساد مرة أخرى.

وتأتي الحملات الممنهجة ضد اللجنة عقب أول تحركات فاعلة أقدمت عليها بشأن وقف عمليات تمويل فلول البشير بعد أن ضبطت الأسبوع الماضي 90 حساباً بنكياً تجري تحويلات من حساب إلى حساب ويتم إيداع مبالغ وسحبها في نفس اليوم والاتجار عبرها بالنقد الأجنبي. وأوضح المحلل السياسي خالد الفكي، أن الحملات الموجهة ضد لجنة إزالة التمكين نجحت في هز ثقة المواطنين والحكومة في قراراتها، ويحاول النظام السابق بكل السبل أفعال المشككاتها حولها طيلة الفترة الماضية حتى حقق جزءاً كبيراً من أهدافه.

ومن المتوقع أن تأخذ الاعتراضات على قراراتها اتجاهها متصاعداً بعد أن وضعت تواجها رموز النظام السابق من دون غطاء سياسي رسمي واضح وداعم للاستمرار في مهمتها.



وليد علي
ضعف أداء اللجنة يشكل هزيمة معنوية للثورة

وقال المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين وليد علي، إن ضعف أداء لجنة إزالة التمكين يشكل هزيمة معنوية للثورة التي جرى الانقراض عليها من قبل أطراف عدة، وبقاء اللجنة على وضعها الحالي يشكل عبئاً كبيراً على الثورة. وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن الانتقادات التي يوجهها تجمع المهنيين للجنة بسبب بطء أداء عملها وتساهلها في مواجهة فلول البشير أدى إلى هروب بالشكل الحالي.

بخلاف المرات السابقة التي دافع فيها رئيسها عبدالله حمدوك عنها بقوة يشي بأنها أضحت تشكل عبئاً عليه في ظل ضغوط خارجية على السلطة للانفتاح على قوى قريبة من نظام البشير.

ويلقى هذا الأمر ترحيباً من بعض القوى السياسية المشاركة في تحالف قوى الحرية والتغيير مدعومة من قيادات بارزة في المكون العسكري للحد من توسيع نطاق عمل لجنة إزالة التمكين وما يجره دورها من تداعيات سياسية.

ودعا المستشار السياسي لرئيس الوزراء ياسر عرمان الأحد، إلى إصلاح منح اللجنة وعدم استخدامها لتصفية الحسابات وإبعادها عن شبكات الفساد، وأن تعمل على ترسيخ بناء دولة القانون، معتبراً أن عملها "ليس قضية أشخاص بل هو بناء وطن واستكمال لثورة ديسمبر الجديدة، ويجب أن يكون في مقدمة اهتمام القائمين عليها".

ويذهب متابعون للتأكيد على أن توجيه اللوم إلى أعضاء اللجنة بدلاً من دعم تحركاتهم يبرهن على تخلي غير معلن عن دعمها وتحصينها من السهام التي تصوب باتجاهها، وهو ما يشكل إضعافاً لأدوارها وإن استمرت في مهمتها بالشكل الحالي.

الأموال التي تعلن عن تجديدها وكيفية إدارة العمل داخلها، وتعرض الكثير من أعضائها حملات ممنهجة عجلت بممارسات لم تؤكد اللجنة أو تنفذها بشأن وجود تسويات غير معلن عنها مع الشركات والأفراد التابعين لنظام الرئيس السابق عمر البشير.

وتفتح ضبط عدد من قيادات اللجنة الباب واسعاً أمام تصعيد المطالب حول الإعلان عن أسماء المبعدين ليكونوا عظة لغيرهم حيث اكتفت اللجنة بالإشارة إليهم بالرموز، في الوقت الذي تجذرت فيه المطالب بتغيير بعض أعضاء اللجنة وشددوا على ضرورة تقديم جميع أفرادها وطاق إبراء ذمة مالية قبل تسلمهم أعمالهم.

ويعد التشكيك في عمل اللجنة هدفاً سعت إليه القوى المحسوبة على تنظيم الإخوان المسلمين في السودان منذ الإعلان عن تشكيلها، وبدوا واضحاً أن إقدام اللجنة للإصحاح عن المتورطين في تهم فساد داخلها بعد أن نشرت صحف محلية نياً إلقاء القبض على ثلاثة من أعضاءها يصب في دعم هذا الاتجاه، وبانت اللجنة كأنها مضطرة للكشف عن أزماتها الداخلية تحت ضغوط من بعض وسائل الإعلام المحلية.

ويرى مراقبون أن صمت الحكومة هذه المرة عن الانتقادات الموجهة للجنة

مبالغ ضخمة بحساباتها المصرفية، أحدهما حول أموالاً لحساب ضابط برتبة نقيب يتبع لشرطة المعادن. وقالت إنها خاطبت وزارة الداخلية بتكليف الشرطة الأمنية لمتابعة الملف بشأن المذكورين لكونهما يتبعانها، وهو ما أسفر عن القبض على الضابطين المتهمين، وفقاً للبيانات التي قدمتها لجنة التفكيك للشرطة.

ولم تتوقف الأنباء عن التشكيك في نشاطات اللجنة ومدى قانونيتها ومصير



تعقب الفساد مهمة ليست سهلة